الاسم المقصور

والاسم المقصور: كلُّ اسم في آخره (ألف لازمة)[١] كموسى والمصطفى ﷺ وأتى بمثاليْن أحدهما غير منصرف وهو موسى للعُجْمة والعلميَّة. والثَّاني: منصرف وهو (المصطفى) ليبيِّن على أنَّه لا فرق بين المنصرف وغيره في التَّقدير في الإعراب.

وسُمِّي مقصوراً، لأنَّه مُنِعَ من ظهور الحركات. والقصر: المَنْع (وقيل غير ذلك)[٢].

---

(١) هذه الألف منقلبة إمَّا عن ياء نحو الفتى، أو عن واو نحو: المصطفى، وإمَّا زائدة للتَّأنيث، أو للإلحاق نحو حُبلَى وأرطَى، ويكون قبلها فتحة دائماً، فإنْ جاء بعدها تاء التَّأنيث مثل: فتاة ومباراة، لم يَعُد اسماً مقصوراً لأنَّه لا يكون مقصوراً إلا بشرط انتهائه بألف تقع عليها الحركات الإعرابيَّة المقدَّرة. ولا يتحقَّق هذا الشَّرط إذا وقعت بعد ألفه تاء التَّأنيث، إذ تكون هذه التَّاء خاتمة أحرفه وتقع الحركات الإعرابيَّة ظاهرة لا مقدَّرة عليها. وهذه الألف في آخر الاسم المقصور لا تفارقه في حالة من حالات إعرابه الثلاث -الرَّفع والنَّصب والجرّ- إلا إذا وُجِدَتْ علَّةٌ صرفيَّة تقضي بحذفها فتُحذف لفظاً لا رسماً، لأنَّ المحذوف لعلَّة كالثَّابت، وذلك كحذفها عند التَّنوين في مثل: فتى ورضا، فإنَّها موجودة رسماً وتقديراً، فهي موجودة دائماً إما لفظاً وإمَّا رسماً وتقديراً، وعند الوقف يحذف التَّنوين غالباً، فترجع الألف لفظاً ورسماً، ويكون الإعراب مقدَّراً عليها. وهذا هو مذهب جمهور النَّحويين.

وهناك آراء أُخرى كثيرة حول هذه المسألة، نكتفي بما أوردناه، وانظر شرح الرَّضي على الكافية جـ٣ ص٣٥٣. حلية العقود في الفرق بين المقصور والمدود ص: ي لعبد الرَّحمن الأنباري. حاشية الصَّبان على الأشموني جـ٤ ص١٠٨. شرح التصريح جـ١ ص٩٠.

(٢) سُمِّيَ مقصوراً لأنَّ معناه المَنْع والحَبْس، وسُمِّي بذلك، لأنَّه محبوس وممنوع عن المد، أو عن ظهور حركات الإعراب.

ويقولُ الرَّضي الأستراباذي: (وسُمِّي نحو المُنى والعصا مقصوراً لكونه ضد الممدود، ولكونه ممنوعاً عن مطلق الحركات، والأوَّل أولى، لأنَّه لا يُسمَّى -نحو غلامي- مقصوراً، وإنْ كان ممنوعاً من الحركات الإعرابيَّة. انظر شرح الرَّضي على الكافية جـ٣ ص٣٥٣. شرح التَّصريح جـ١ ص٩٠. المقصور والممدود ص١.

أمَّا حول جواز مدِّ المقصور في الشِّعر، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشِّعر، وإليه ذهب الأَخفشُ من البَصريين. وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز. ولهم في هذه المسألة حجج وإثباتات. انظر مغني اللَّبيب جـ٢ ص٧٤٥. حاشية الصَّبَّان جـ٤ ص١٠٧.

وحكمه أَنْ يُقدَّر في آخره الرَّفعُ مثل: جاء موسى والمصطفى. فجاء: فعل ماض. وموسى: فاعل. والمصطفى: مرفوع عطفاً عليه، وعلامة رفعهما ضمَّةٌ مقدَّرة على الألف، منعَ من ظهورها التَّعذُّر. (وأَنْ يُقَدَّر في آخره النَّصبُ مثل: رأَيت موسى والمصطفى. فرأى: فعل ماض. والتَّاء فاعل. وموسى: منصوب على أنَّه مفعول به. والمصطفى: منصوب عطفاً عليه، وعلامةُ نصبهما فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألف منَعَ من ظهورها التَّعذُّرُ)[١].

وأَنْ يُقدَّر في آخره الجرُّ على سبيل التَّقدير في الأَحوال الثَّلاثة، مثل: مررتُ بموسى والمصطفى. فمرَّ: فعل ماض. والتَّاء: فاعل. والباء: حرف جرّ. وموسى: مجرور بالباء وعلامةُ جرِّه فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألف منع من ظهورها التَّعذُّر، لأَنَّه غير منصرف. والواو: حرف عطف. والمصطفى: مجرور عطفاً على موسى. وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على الألف مَنَعَ ظُهورَها التعذُّرُ.

الاســـم المنقـــوص

والمنقوص: كلُّ اسم في آخره ياء قبلها كسرة، وذلك كالهادِي والقاضِي والدَّاعِي، وما أشبهها كالقاضِي والدَّانِي.

وسُمِّي منقوصاً (لنُقْصانِ آخره عن بعض الحركات الظَّاهرة، وقيل: غير ذلك)[٢].

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) الاسم المنقوص: هو الاسم المُعرَب الَّذي آخره ياء لازمة غيرُ مشدَّدةٍ قبلها كسر، وسُمِّي منقوصاً لحذف لامه للتَّنوين، أو لأَنَّه نَقَصَ منه ظهورُ بعض الحركات. حاشية الصبَّان جـ١ ص١٠٠. أمَّا الأَزهري فيقول: (ويُسمَّى الاسم منقوصاً، لأَنَّه نَقَصَ منه بعضُ الحركات، وظهر فيه بعضُها، أو لأَنَّه تُحذَفُ لامُه لأَجل التَّنوين نحو: مُرْتَقٍ وقاضٍ. والحذفُ نَقْصٌ، وكلا التَّعليلين لا يخلو من نظر. أمَّا الأَوَّل: فَلأَنَّ نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات، ومع ذلك لا يسمى منقوصاً. وأمَّا الثَّاني: فلأَنَّ نحو فتى: حذفت لامُه لأَجل التَّنوين، ولا يُسمَّى منقوصاً. انظر شرح التَّصريح جـ١ ص٩٠.

وحُكْمُه: أنْ يُرفَع بضمَّة مقدَّرة في آخره مثل: جاء الهادي والداعي. فجاء: فعل ماض. والهادي: فاعل، والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الياء، منع من ظهورها الاستثقال لأنَّه اسم منقوص. والواو: حرف عطف. والدَّاعي: اسم معطوف مرفوع، وعلامة رفعه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الياء، مَنَعَ مِنْ ظهورها الاستثقال. ويُجرُّ بكسرة مقدَّرة في آخره، مثل: مررت بالهادي والدَّاعي، مرَّ: فعل ماض. والتَّاء: فاعل. والباء: حرف جر. والهادي: اسم مجرور. والواو: حرف عطف. والدَّاعي: اسم مجرور عطفاً عليه، وعلامة جرِّهما: كسرةٌ مقدَّرةٌ على الياء، منع من ظهورها الاستثقال، لأنَّهما اسمان منقوصان. ثم هذا التَّقدير في الاسم المنقوص في حالة الرَّفع والجرِّ، إنَّما هو على سبيل الاستثقال، لا التَّعذُّر -لثقل الضمَّة والكسرة- لأنَّ التَّقدير في المثالين: جاء الهادي، ومررت بالهادي -بضم الياء وكسرها- فحُذفا وقُدِّرا لأَجل الاستثقال.

هذا إذا كان الاسم المنقوص مقروناً بأَل، فإنْ كان خالياً منها مثل: هادٍ وجوارٍ، فتُحذف ياؤه، ويُقدَّر عليها الرَّفع والجرُّ فتقول: جاء هادٍ وجوارٍ. ومررتُ بهادٍ وجوارٍ. فجاء: فعل ماض. وهادٍ: فاعل، والفاعل مرفوع. والواو: حرف عطف. وجوار: اسم مرفوع عطفاً على هادٍ وعلامة رفعهما: ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الياء المحذوفة مَنَعَ من ظهورها الاستثقال. والواو: حرف عَطَفَ (جملةَ مرَّ على جملةِ جاء)[1] ومرَّ: فعل ماض. والتَّاء: فاعل. والباء: حرف جر. وهادٍ: اسم مجرور به. والواو: حرف عطف. وجوار: مجرور عطفاً عليه، وعلامة جرِّهما كسرةٌ مقدَّرة على الياء المحذوفة، منع من ظهورها الاستثقال. وأَصل هادٍ: هاديٌ (بالتَّنوين)[2] استُثقلَتْ ضمَّةُ الياء فحُذِفَتْ، والكسرة مثلها، فاجتمع ساكنان -الياء والتَّنوين- فَحُذِفَتْ الياء لالتقاء السَّاكنيْن دون التَّنوين، لأنَّ الياء حرف علَّة. والتَّنوين: حرفٌ صحيحٌ فكان حذفُها أَولى. وأصل جوارٍ: جواري، بغير

(١) سقطت من ظ.

(٢) سقطت من ظ.

تنوين، لأَنَّه غيرُ مُنْصَرِف، استُثْقِلَتْ الضَّمَّةُ على الياء، والكسرة مثل الضَّمَّة في الاستثقال. فسُكِّنَتْ الياء ثم عَوَّضَ التَّنوين عن حركتها، فاجتمع ساكنان -الياء والتَّنوين العوضي- وسُكِّنتْ الياء ثُمَّ حُذِفَتْ لوقوعها طَرفاً بعد كسر، ثُمَّ عَوَّضَ التَّنوين عنها، وأَصله: جواري بالتَّنوين، ففُعل به ما فُعِل بهادٍ.

(ويظهر النَّصبُ في الاسم المنقوص لخفَّته)[1] -أي النَّصب- مثل: رأَيتُ الهديَ والدَّاعيَ والجواريَ -بنصب الياء- وتُرَدُّ الياءُ إلى الخالي من (أل) فتقول: رأَيتُ هادياً وداعياً وجواريَ.

---

(١) من القبائل العربيَّة من تحذف الياء في النَّصب أَيضاً، كقول مجنون ليلى:

وَلَوْ أَنَّ واشٍ باليَمَـــامــة دَارُهُ وَدَارِي بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهتَدَى ليَا

فواشٍ: اسم إنَّ منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على الياء المحذوفة. وقال المبرِّد: هو من أَحسن ضرورات الشِّعر، لأَنَّه حَمَلَ حالة النَّصب على حالتي الرَّفع والجرِّ. ولكن الصبَّان في حاشيته على الأشموني يُجيزه قائلاً: والأَصح جوازه في السَّعة بدليل قراءة جعفر الصَّادق (من أوسط ما تُطعمُون أَهاليْكم) ٨٩/المائدة. بسكون الياء.

وبعض القبائل العربيَّة تَحذف ياء المنقوص المقرون بأل رفعاً وجراً، وبلغتهم جاء القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذين كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عَنْ سَبيلِ اللهِ والمَسْجِد الحَرامِ الَّذي جَعَلْناهُ للنَّاس سَوَاءٌ العاكفُ فيه والبَاد**﴾ ٢٥/الحج -أي البادي- وقوله تعالى: ﴿**وثَمُودَ الَّذينَ جَابُوا الصَّخْرَ بالوَاد**﴾ ٩/الفجر -أي بالوادي- وقوله: ﴿**أُجيبُ دعوةَ الدَّاعِ إذا دَعَان**﴾ ١٨٦/البقرة. وهذا جائز في سَعة الكلام وهو مذهب جمهور النحاة. ومن العرب من يعامل المنقوص في جالتي الرَّفع والجر كما يعامله في حالة النَّصب، فتظهر الضمَّة والكسرة على الياء. كما تظهر الفتحة عليها، ومنه قول جرير بن عطيَّة:

فَيَوْماً يُوافينَ الهَوَى غَيرَ ماضِيٍ ويَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلاً تَغَوَّلُ

وقوله أيضاً في هجاء الفرزدق:

وعِرْقُ الفَرَزْدَق شَرُّ العُرُوق خَبيثُ الثَّرى كأبي الأَزْنُد

ولا خلاف بين جمهور النَّحويين في أَنَّ هذا ضرورة لا تجوز إلا في الشِّعر، ولا يجوز هذا في سَعة الكلام. انظر حاشية الصبَّان جـ١ ص١٠٠. شرح الرَّضي على الكافية جـ١ ص٢٦٤. شرح التَّصريح جـ٢ ص٢٧. ديوان جرير ص١٤٠. المقتضب جـ١ ص١٤٤. المفصَّل ص٢١٥. همع الهوامع جـ١ ص٥٣١.

المضـــاف إلـــى يـــاء المتكلِّـــم

وكـذلك مثل المقصور في الإعراب، المضاف إلي ياء المتكلِّم -أي مقدَّر فيه (جـميـع الإعـراب)[١] على سبيل التعذُّر. والـمُراد الَّذي بسبب إضافته إلى ياء المتكلِّم تَعَذَّرَ ظهـورُ الإعـراب عليـه، وذلك كـثـوبي وغـلامي. تقـول: هذا ثوبي و(هــذا)[٢] غـلامِي. ورأَيْتُ ثوبي وغـلامي. ونظرتُ إِلى ثوبي وغلامِي. الهـاء: حرف تنبيه. وذا اسم إِشارة للمفرد المذكَّر القريب، في محلٍّ رفع على أَنَّه مبتدأ. وثوبي: خـبـر، والخـبـرُ مـرفـوعٌ، وعـلامـة رفـعـه ضـمَّةٌ مـقـدَّرة على البـاء، منع من ظهورها التعذُّر، لأنَّه مضاف إِلى ياء المتكلِّم.

والَّذي مَنَع من ظهورها، أَنَّهم التزموا أَنْ يأتوا قبلَ ياء المتكلِّم بحركة تجانسها وهي الكسـرة، (فـامـتـنَعَ المجيء بحـركـات الإِعـراب قـبـلَ ياء المتكلِّم، لأنَّه يمتنع

---

(١) في المضاف إِلي ياء المتكلِّم أَربعة مذاهب:

أَحَدُها: أَنَّه مـعـرب بحـركـات مـقـدرة في الأَحـوال الثَّلاثة، الرَّفع والنَّصب والجـرّ، وهذا مذهب الجمهور، وهو كذلك مذهب المؤلِّف.

الثَّاني: أَنَّه معرَب في الرَّفع والنَّصب بحركة مَقدَّرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة، وهذا رأي ابن مالك في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٢٢٧) لأنَّ الأَصل بقاء ما كان.

الثَّالث: أَنَّه مبني على الكسر وإِليه ذهب الجرجاني وابنُ الخشَّاب.

الرَّابع: أَنَّه لا معرب ولا مبني، وإِليه ذهب ابن جنِّي. وكلا المذهبين الأَخيرين (الثَّالث والرَّابع) بَيِّن الضَّعف، لأنَّه لا مقتضى للبناء والإِضافة وإِنَّما يجوز البناء إِذا توغَّل المضاف في الإِبهام والتَّنكير.

انظر: تسـهـيـل الفـوائد وتكـمـيـل المقـاصـد ص٢٢٧. شـرح الرَّضي على الكافـيـة جـ١ ص٢٦٣. حاشية الصبَّان على الأشموني جـ٢ ص٢٨٣. شرح التصريح جـ٢ ص٢٦.

(٢) سقطت من ظ.

تَحَرُّكُ الحرف الواحد بحركتَيْن مختلفتَيْن أو متماثلتين)[١]. والياء: ضمير متَّصل للمتكلِّم وحدَه في محلِّ جرٍّ على أنَّه مضاف إليه. وإعراب المثال الثَّاني كالأوَّل. ورأى: فعل ماض. والتَّاء: ضمير متّصل للمتكلِّم وحدَه في محلِّ الرَّفع على أنَّه فاعل. وثوب: مفعول به. والمفعول منصوب وعلامةُ نصبه فتحةٌ مقدَّرة على الباء، مَنَعَ من ظهورِها التَّعذُّر. والياء: ضمير متَّصل للمتكلِّم في محلِّ جرّ على أنَّه مضاف إليه، والواو: حرف عطف. وغلامي: منصوب عطفاً عليه،

---

(١) إنَّ كسر آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم يكون وجوباً، إذا لم يكن منقوصاً أو مقصوراً، أو مثنًّى أو جمعاً، نصباً وجراً مثل: رامي وقذى وابنين وصالحين، فهذه الأسماء يجب تسكين أواخرها عند إضافتها إلى الياء. والياء بعدها مفتوحة.. وتدغم الياء من المنقوص والمثنَّى والجمع بياء المتكلِّم في حالَتي الجرِّ والنَّصب، وكذلك الواو في حالة رفعِ الجمع. ومنه قوله ﷺ: (أو مُخْرِجِيَّ هم). وقول أبي ذُؤيب الهُذلي:

أَودَى بَنِيَّ وأَعقبُوني حَسْرَةً ... عِنْد الرُّقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ

أمَّا إذا كان ما قبل الواو مفتوحاً مثل: مصطفَوْن بقي على فتحه فنقول: مصطفَي، أمَّا ألف المثنَّى في حالة الرَّفع فتبقى عند الإضافة إلى ياء المتكلِّم مثل: يداي وعيناي، أو آخر المقصور نحو: عصاي. أمَّا هُذَيْل فتَقْلب الألف ياء، كقول أبي ذُؤيب الهُذلي:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُم ... فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

ومنها قراءة الحسن ﴿**يا بُشْرَي**﴾ ١٩/يوسف. ويستثنى مما تقدَّم ألف لدى وعلى الاسميَّة، فقد اتفق الجميع على قلبها ياء ويجوز إسكانُ الياء وفتحُها مع المضاف الواجب كسر آخره في أربعة أشياء هي: أوَّلاً: المفرد الصحيح نحو: غلامي وفرسي. ثانياً: المعتل، نحو: ظبيي ودلوي. ثالثاً: جمع التكسير نحو: رجالي وهنودي. رابعاً: جمع الإناث المختوم بالألف والتَّاء نحو: مسلماتي. واختلف في الأصل منهما فقيل: الإسكان، وقيل الفتح. وجمع بينهما بأنَّ الإسكان أصلٌ أوَّلٌ، إذ هو الأصل في كل مبني، والفَتْحُ أصلٌ ثان، إذ هو الأصل فيما هو على حرفٍ واحد، وقد تُحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها. وأمَّا ياء المتكلِّم المدغم فيها. فالفصيح الشَّائع فيها الفتح، وكسرها لغة قليلة، وبها قرأ حمزة: ﴿**ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي**﴾ ٢٢/إبراهيم. انظر تفصيل هذا في تسهيل الفوائد ص٢٢٥. شرح الرَّضي على الكافية جـ١ ص٢٦٣. حاشية الصبَّان جـ٢ ص٢٨١. شرح التَّصريح جـ٢ ص٢٦. أشعار الهُذَليين جـ١ ص٦٣.

وعلامة نصبه فتحةٌ مقدَّرةٌ على الميم، منع من ظهورها التعذُّر. ونظر: فعل ماض. والتَّاء: كما تقدَّم. وإلى: حرف جر. وثوبي: اسم مجرور وعلامة جرِّه كسرة مقدَّرة على الباء مَنَعَ من ظهورهاَ التعذُّرُ. والواو: حرف عطف. وغلامي: اسم مجرور معطوف على ثوبي وعلامة جرِّه كسرةٌ مقدَّرة على الميم منع من ظهورها التعذُّر.

المبتـــدأُ

وقال -رحمه الله- المبتدأ: هو الاسم الصَّريح، مثل «زيد» من قولك زيد قائم. أو المؤوَّل به مثل: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[١] -أي وصيامُكم خيرٌ لكم. وقوله: المجرد عن العوامل اللَّفظيَّة، احترازاً عن الاسم في بابي كان وإنَّ، ونحو ذلك. فإنَّه غير مجرَّد عن العوامل اللَّفظيَّة. (فإنَّ المبتدأ لا يتجرَّدُ منها)[٢]. وقوله: غير العوامل المزيدة، احترازاً عن مثل: «مِنْ» و«الباء» في ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ**﴾[٣] (وبحسبك درهم). فكل من خالق وحسب، لفظه مجرور وهو في محل الرَّفع على أنَّه مبتدأ و(مِنْ) و(الباء) زائدتان، أُتِيَ بهما لمجرَّد التَّقوية. والتَّوكيد، وليس المراد بالزَّائد المُهمَل -كما سيأتي بيانه- (لأنَّ كلامَ الله تعالى مُنَزَّه عن ذلك)[٤] (وإنَّما المُراد ما قلناه)[٥]. وقوله: «مخبراً عنه» احترازاً عن خبر المبتدأ، لأنَّه مجرَّد عن العوامل اللَّفظيَّة، وليس مُخبراً عنه.

---

(١) ١٨٤/البقرة.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) ٣/فاطر.

(٤) ذهبت طائفة من المتقدِّمين وتابعَهم فريق من المُحْدَثين، إلى نفي الزَّائد في القرآن. والزَّائد عند النحويين ليس بلغو من جهة المعنى، ولكن من جهة التَّركيب، لأنَّ الصِّناعة النَّحوية تُعَوِّل على التَّركيب من غير إهمال المعنى.

(٥) سقطت من ظ.

فالمبتدأ: هو الاسم المجرَّد من العوامل اللَّفظيَّة، غير المزيدَة، مُخْبَراً عنه (أَو وصفاً رافعاً لـمُكْتَفَى به. في قوله: أو وصفاً رافعاً لـمُكْتَفَى به)[١]. أو: حرف عطف للتَّقسيم. وصفاً: معطوف على مخبر. أو هما حالان من الضَّمير المستتر في المجرَّد. رافعاً: صفة (لوصف)[٢] المُكْتفَى به -أي لشيء مُكتفَى به- أي مُسْتَغْنَى به عن الخَبر- ومعناه: إنَّه يرفع شيئاً يسدُّ مسدَّ الخبر.

وقد اتَّضح بذلك أَنّ المبتدأ قسمان: أحدُهما: ذو خبر، مثل: زيد من قولك: زيد قائم. فزيد: اسم مجرَّد عن العوامل اللفظيَّة مُخْبَر عنه بقائم. والثاني: وصف مُسْنَد إلى الفاعل مثل: قائم، من قولك: أَقائمٌ الزَّيدان؟ ونائبه، مثل: مضروب من قولك: أَمضروبٌ الزَّيدان؟ فقائم مبتدأ، وهو اسم مجرَّد عن العوامل اللَّفظيَّة، وهو وصف رافع لـمُكْتَفَى به وهو الزَّيدان. والزيدان: فاعل (لاسم الفاعل)[٣] سدَّ مسدَّ الخبر. ومضروب: مبتدأ وهو اسم مجرَّد عن العوامل اللَّفظيَّة، وهو وصف رافع لـمُكْتَفَى به وهو الزَّيدان والزَّيدان: (مفعول لم يُسَمَّ فاعلُه)[٤] سدَّ مسد الخبر. ويُشترَط في هذا القسم الثَّاني أن يَعْتَمِدَ (على الاستفهام كما تقدَّم أَو نفي)[٥] مثل: ما قائم الزيدان.

---

(١).سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) أَي النَّائب عن الفاعل.

(٥) هذا مذهب البصريين، لأنَّ اسم الفاعل عند البصريين اسمٌ وليس بفعل، وحتَّى يعمل عمل الفعل لابُدَّ من تقوية له وذلك بالاعتماد. أَمَّا الأخفش والكوفيون فلا يشترطون تقدُّم الاستفهام أو النَّفي لأنَّه فعل دائم عندهم، فلا حاجة لاعتماده. وقد وافق ابن مالك الكوفيين، إذ يقول: وقد يجوز نحو فائز أُولُو الرُّشْدِ. وفي تخريج قول الشاعر: ٠ =

الخبـــر

والخبر: هو الجزء -أي جزء الجملة الاسميَّة -الذي يتم فيه -أي بذلك الجزء- الفائدة، مثل: قائم، من قولك: زيد قائم. فقائم: جزء من جملة اسميَّة تَمَّتْ به الفائدة. وقال ابن مالك -رحمه الله تعالى- (في الألفيَّة)[1] في تعريف الخبر:

والخَبَرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدة ... كاللهِ بَـرٌّ والأَيادي شَاهِـدَةْ

بَرٌّ: خبر، وهو جزء جملة اسميَّة تَمَّت به الفائدة. والأيادي: مبتدأ أيضاً، والمبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الياء، منع من ظهورها الاستثقال، لأَنَّه اسم منقوص. والواو: حرف عطف، عَطَفَ الجملة الَّتي بعدَه على الجملة الَّتي قبلَه. شاهدةٌ: خبر الأَيادي.

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً ... مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

يرى البصريون -ما عدا الأَخفش- أنَّ قوله: خبير: خبر مقدَّم. وبنو: مبتدأ مؤخَّر. أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ المبتدأ خبير استغنى بالفاعل عن الخبر، ولم يُسْبَقْ بنفي أو استفهام. انظر شرح التصريح جـ١ ص١٥٧. شرح ابن عقيل جـ١ ص١٦٩. همع الهوامع جـ١ ص٩٤. شرح الأَشموني جـ١ ص١٩٢.

(١) ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف ص١٧.

الأفعال النَّاقصة

وقال: الأَفعال الناقصة، سُمِّيت بذلك (لأنَّها لا تَتِمَّ بمرفوعها)[١] وهي الَّتي (تَرفع الاسم)[٢] -أي المبتدأ- اسماً لها، وتَنصب الخبر خبراً لها -أي تعمل عكس إنَّ وأخواتها. وهي ثلاثةَ عشرَ فعلاً وهي:

كان، مثل: كان زيد قائماً. فكان: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. وزيد: اسم كان، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمٌّ آخره. وقائماً: خبرها، وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره.

وصار، مثل: صار ظِلٌّ كُلِّ شيء مثلَه. فصار: فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر. وظِلٌّ: اسمها. وكلِّ: مضاف إليه بالنِّسبة لما قبله، ومضاف بالنِّسبة لما بعده، وشيءٍ: مضاف إليه. ومثلَه: خبرها. والهاء: ضمير متَّصل للمفرد الغائب يعود إلى (كلِّ)[٣] شيء، في محل جر على أنَّه مضاف إليه.

---

(١) يقول سيبويه: لا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل، كما لم يجُزْ في ظنَنْتُ الاقتصار على المفعول الأَوَّل، وذلك قولك: كان ويكون وصار ومادام وليس، وما كان نحوهن من الفعل، مما لا يَستغني عن الخبر. انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٤٥.
ويذكر ابن مالك في التَّسهيل ص٥٢: وتُسمَّى نواقص لِعدَم اكتفائها بمرفوع، لا لأنَّها تدلُّ على زمن دون حدث، فالأصح دلالتُها عليهما إلا ليس.

(٢) هذه الأفعال ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويُسمَّى اسمها حقيقة، وفاعلها مجازاً. وتَنصبُ خبرَهُ تشبيهاً بالمفعول، ويُسمَّى خبرها حقيقة، ومفعولها مجازاً، لأنَّها أشبهت الفعل التَّام المتعدِّي لواحد. وهذا مذهب البصريين. وذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنَّما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفرَّاء فذهب إلى أنَّها عملت فيه الرَّفع تشبيهاً بالفاعل. واتَّفقوا على نصبها الجزء الثَّاني.
وللكوفيين رأي، بأنَّ كان فعل تامٌّ، وما يُسمَّى خبراً لها هو منصوب على الحال، كما هو الحال في مفعول ظنَّ الثَّاني عندهم. انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢ ص٨٢١. وشرح التَّصريح على التوضيح جـ١ ص١٨٤.

(٣) سقطت من ظ.

وصار، مثل: صار الطِّين خزفاً. وأصبح، مثل: أصبح عثمانُ صائماً، فأصبح: فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر. وعثمانُ -رضي الله عنه- اسمها. وصائماً: خبرها. وأمْسَى: مثل أَمسَى عُثمانُ قتيلاً -على قتلته من الله ما يستحقُّونه-.

قال (النَّووي)[١] -رحمه الله- في شرح (صحيح مُسْلِم)[٢]: (وأَمَّا عثمانُ فخلافته صحيحة إجماعاً، وقُتِلَ مظلوماً، وقتله فَسَقَةٌ، ولم يشارك في قتله أحَدٌ مِنَ الصَّحابة، إنما قَتَلَه هَمَجٌ ورعاع وسفلة)[٣].

فأمسى: فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر. وعثمانُ -رضي الله عنه- اسمها. وقتيلاً: خبرها. وظَلَّ، مثل: ظَلَّ زيد ذاكراً. وظلَّ: فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر. وزيد: اسمها. وذاكراً: خبرها. وبات: مثل: بات عثمانُ صابراً. فبات: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. وعثمانُ: اسمها. وصابراً: خبرها.

وأَضحى، مثل: أَضحى خالدٌ مُصلِّياً. فأضحى: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. وخالد: اسمها. ومصلِّياً: خبرها.

---

(١) النَّووي: هو يحيى شرف الدين النَّووي، وُلِد في نَوى من بلاد حوران. وتُوفِّيَ عام ٦٧٦هـ مُحدِّث، حافظ، فقيه. تعلَّم على شيوخ الحديث بدمشق، وولي مَشْيَخَةَ دار الحديث، له مؤلفات كثيرة منها: الأربعون النَّووية في الحديث. تهذيب الأسماء واللُّغات. رياض الصَّالحين. ترجمته في طبقات الشَّافعية جـ٢ ص١٧ للسُّبكي. تذكرة الحُفَّاظ جـ٤ ص٢٥٠ للذهبي. تاريخ العلماء والرواة جـ٢ ص١٩٠. النُّجوم الزَّاهرة جـ٧ ص٣٧٦. شذرات الذَّهب جـ٥ ص٢٥٤.

(٢) الإمام مُسْلِم: هو مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيري النَّيسابوري. وُلِد سنة ٢٠٤هـ بنيسابور طلب العلم صغيراً على شيوخ بلَده، ثم رحلَ في طلب العِلم إلى العراق والحجاز والشَّام ومصر وغيرها. أخَذَ عن البُخاري وابن حنبل. وروى عن خلق كثير. من تصانيفه: صحيح مسلم. الكنى والأسماء، أوهام المحدثين، الطبقات. توفي سنة ٢٦١هـ. ترجمته في تاريخ بغداد جـ١٣ ص١٥. تذكرة الحُفَّاظ جـ٢ ص١٥٢. تهذيب التَّهذيب جـ١٠ ص١٢٦. مقدِّمة صحيح مسلم جـ١ ص٥. صحيح مسلم بشرح النَّووي جـ١ ص١٣.

(٣) شرح صحيح مسلم جـ٤ ص٢٣٦ للنَّووي.

و(ليس)[١] مثل: ليس زيد قائماً. فليس: فعل ماض ناقص جامد لنفي الحال ولا ينفي غيرَ الحال إلا بقرينة، مثل: ليس زيدٌ قائماً غداً. وزيد: اسمها. وقائماً: خبرها.

وما زَالَ وما بَرِح وما فَتِئَ وما انفكَّ، ومعناهن: ما انفَصَلَ، مثل: ما زال عليٌّ شجاعاً. فما: نافية. وزال: فعل ماض ناقص يَرفع الاسم ويَنصب الخبر، وعليٌّ: اسمُها مرفوع. وشجاعاً: خبرها. ومثل: ما بَرِح (أبو عُبَيْدَةَ)[٢] أمينَ هذه الأمَّة. وما فَتِئَ (سعدٌ)[٣] مُجَابَ الدَّعوةِ. وما انْفَكَّ (الزُّبَيْرُ)[٤] مِقداماً.

---

(١) ليس: كلمة دالَّة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة نحو قول الأعشى:

له نَافلاتٌ ما يَغيبُ نَوالُها ولَيْسَ عطاءُ اليوم مانعَهُ غَداً

وهي فعل لا يتصرَّف، وهذا مذهب الجمهور. وزعم ابن السرَّاج والفارسي أنه حرف بمنزلة ما. وهذا خطأ بدليل لَسْتُ ولستُما ولستُنَّ وليْسا وليْسُوا وليسَتْ ولسْنَ. وذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبرها عليها. وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديمه عليها. انظر الإنصاف جـ١ ص١٦٠. مغني اللَّبيب جـ١ ص٢٩٣. الجنى الداني ص٤٩٣.

(٢) أبو عُبيدةَ: عامر بن عبد الله بن الجرَّاح الفهري القُرشيّ، فاتح بلاد الشام، أحد العشرة المبشَّرين بالجنَّة وفي الحَديث: (لكلِّ أمة أَمين وأَمين أُمَّتي أبو عبيدة بن الجرَّاح). وهو من السَّابقين إلى الإسلام، فشهد الغزوات كلِّها، كان رَفيقاً متواضعاً حَليماً. توفِّي -رحمه اللهُ- بطاعون عمواس عام ١٨هـ ودُفن في غَوْر بَيْسان. انظر: طبقات ابن سعد جـ٢ ص٢٣٧. صفة الصفوة جـ١ ص١٤٢. تاريخ ابن عساكر جـ١ ص١٥٧.

(٣) سَعْد بن أبي وقَّاص: أسلم وهو ابن سبعَ عشرةَ سنة، وهو أَحد العشرة المبشَّرين بالجنَّة، شهد بَدْراً. وهو قائد الجيوش الإسلاميَّة في القادسيَّة والمدائن. نزل الكوفة وجعلَها خططاً للقبائل وظلَّ والياً عليها حتَّى وفاة عمر بن الخطَّاب -رضي الله عنه- فعادَ إلى المدينة وتوفي بالعقيق عام ٥٥هـ. انظر صفة الصفوة جـ١ ص١٢٨. طبقات ابن سعد جـ٦ ص١٩. تهذيب ابن عساكر جـ٦ ص٩٣. حلية الأولياء جـ ١ ص٩٢.

(٤) الزُّبير بن العوَّام بن خويلد الأَسدي القُرشي: أَسلم وله اثنتا عشرة سنة وهو أحد العشرة المبشَّرين بالجنَّة، وأوَّل من سَلَّ سيفه في الإسلام. وهو ابن عمَّة الرَّسول ﷺ شَهِدَ بدراً وغيرها من الغزوات، وشهد اليرموك. كان موسراً كثير المال، قُتِلَ غيلة يوم الجمل قرب البصرة عام ٣٦هـ. انظر تهذيب ابن عساكر جـ٥ ص٣٥٥. صفة الصفوة جـ١ ص١٣٢. حلية الأولياء جـ١ ص٨٩.

وإعراب هذه الأمثلة واضح كإعراب ما قبلها، ويُشترط في هذه الأربعة (وهي: ما زال وما بَرِحَ وما فَتِئَ وما انفَكَّ)(١) أَنْ يتقدَّم عليها نفيٌ -كما تقدَّم- أو نَهْيٌ (كقوله)(٢):

صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينٌ

أَو دُعاء مثل (ما بَرِحَ رَبْعُكَ مَأْنُوساً، ولا زَالَ جَنَابُكَ مَحْرُوساً)(٣). و(قوله)(٤):

ولا زالَ مُنْهلاً بِجَرْعائِكَ القَطْرُ

ومنه قولُ الإمام الأعظم (الشَّافعي)(٥)،(٦) -رضي الله عنه-:

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) هذا بيت على البحر الخفيف، ولم يُعرف قائله. والشَّاهد فيه قوله: ولا تزال ذاكر الموت. حيث أجرى فيه مضارع ما زال مجرى كان في العمل لكونها مسبوقة بحرف النَّهي وهو شبه النَّفي. انظر شرح ابن عقيل جـ١ ص١٨٣. همع الهوامع جـ ١ ص٩٨.

(٣) انظر شرح شذور الذَّهب ص١٨٤.

(٤) هذا عجز بيت من البحر الطويل لذي الرُّمَّة، غيْلان بن عُقبة، والبيت بكماله:

ألا يا اسْلَمي يا دَارَ مَيٍّ على البِلَى ... ولا زَالَ مُنْهلاً بِجَرْعائِكِ القَطْرُ

والشَّاهد فيه قوله: ولا زَالَ مُنْهلاً. حيث أَجرى زَالَ مجرى كَان في رفعِها الاسم ونصبها الخبر لتقدُّم (لا) الدُّعائيَّة عليها، والدُّعاء شبه النَّفي. انظر ديوان ذي الرُّمَّة ص٢٠٦. الإنصاف جـ١ ص٦٢. مجالس ثعلب ص٤٢. شرح التَّصريح جـ١ ص١٨٥. الهمع جـ١ ص١١١. شرح الأشموني جـ١ ص٢٨٨.

(٥) الشَّافعي: محمّد بن إدريس إمام المذهب المعروف باسمه ومؤسِّسه. وُلِدَ في غَزَّة عام ١٥٠هـ. نشأ في مكَّة، ودَرَس على الإمام مالك بن أنس في المدينة، قصد مصر وتوفي فيها. له كتاب الأم في الفروع والرسالة في الأصول، والمسند في الحديث. ترجمته في وفيات الأَعيان جـ١ ص٤٤٧. تذكرة الحُفَّاظ جـ١ ص٣٢٩. طبقات الشَّافعية جـ١ ص١٨٥.

(٦) هذا البيت على البحر الطويل. والشَّاهد فيه قوله: وما زلت ذا عفو. ولم تزل تجود. حيث أَجرى زال مجرى كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر، لتضمُّنها معنى الدُّعاء. انظر شذور الذَّهب ص١٨٦.

وما زِلْتَ ذَا عَفْو عَن الذَّنْب لَمْ تَزَل تَجــودُ وتَعفــو مِنَّةً وَتَكَــرُّمــا

وما دامَ بمعنى بَقي واستمرَّ، ويُشتَرط أَنْ يتقدَّمَ عليها ما المصدريَّة الظَّرفيَّة، كقوله تعالى: ﴿**وأوصاني**(١) **بالصَّلاة والزَّكاة ما دُمت حيَّاً**﴾(٢) -أي مُدَّة دوامي حَيَّاً- ومثله: صُمْ ما دُمتَ مُطيقاً، وتَصدَّق ما دُمتَ واجداً. فالتَّاء: اسمها. وما يليه: خبرُها. وعلامةُ (ما)(٣) هذه صِحَّةُ وقوع مُدَّة في موضِعِها، مضافة إلى مصدَر الفعل الَّذي وُصِلَتْ به كما تَقدَّم.

الحروف الَّتي تنصب الاسم -المبتدأ-

وقال -رحمه الله- الحروف الَّتي تَنصب الاسم -أي المبتدأ- بالاتِّفاق- على أنَّه اسمُها، وتَرفع الخبر عند (البصريين)(٤) على أنَّه خبرُها. وذهب (الكوفيون)(٥) إنَّها لا عمل لها في الخبر، إنَّما هو باق على رفعه الَّذي كان عليه قبل دخول إنَّ وأخواتها.

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) ٣١/مريم.

(٣) أي: ما المصدريَّة الظرفيَّة.

(٤) احتجَّ البصريون بأنْ قالوا: إنما قلنا: إنَّ هذه الحروف تعمل في الخبر، وذلك لمشابهتها للفعل، لأنَّها أشبهته لفظاً ومعنى، ويوضحون هذا التَّشابه في خمسة أوجه. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص١٧٧. حاشية الصبَّان على الأشموني جـ١ ص٢٥٠.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أنَّها لا عمل لها في الخبر، وإنَّما هو باقٍ على رفعه الَّذي كان قبلَ دخول إنَّ، وهو خبر لمبتدأ. ولهم بذلك حجج. انظر الإنصاف جـ١ ص١٧٦. حاشية الصبَّان جـ١ ص٢٥٠. شرح التَّصريح جـ١ ص٢١٠.

وأخـــوات إنَّ (ست)[١] وهي : إنَّ بكسر الهمزة وتشديد النُّون . مثل : إنَّ زيداً قائم . و(أنَّ)[٢] بفتح الهمزة وتشديد النُّون، مثل : ﴿ **واعلَمُوا أنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَاب** ﴾[٣] ﴿ **فاعلموا أنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾[٤] . ولم يذكر هذه سيبويه، لأنَّ أصلها إنَّ المكسورة .

(وكأنَّ)[٥] مثل : كأنَّ زيداً أَسدٌ .

(ولكنَّ)[٦] بتشديد النُّون مثل : لكنَّ زيداً قائم .

---

(١) في الأصل ستة وهو خطأ .

(٢) اختُلِفَ في همزة (أنَّ) المفتوحة فقيل : هي فَرْع المكسورة، وهو مذهب سيبويه (الكتاب جـ٢ ص١٣١) والمبرِّد . (المقتضب جـ١ ص١٨٩) وابن السرَّاج (الأصول جـ١ ص١٩٩) ،لذلك قال هؤلاء في إنَّ وأخواتها : الأَحرف الخمسة، ولم يعدُّوا (أنَّ) المفتوحة الهمزة لأنَّها فَرع . ولهمزة إنَّ ثلاثة أَحوال : تارة يجب كسرُها . وتارة يجب فتحُها . وتارة يجوز الوجهان . انظر الجنى الداني ص١١٨ وص٤٠٤ . مغني اللبيب ص٣٧ .

(٣) ١٩٦ / البقرة .

(٤) ٣٤ / المائدة .

(٥) كأنَّ : حرف يَنصب الاسم ويَرفع الخبرَ، من أَخوات إنَّ . ويذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والفرَّاء إلى أنَّها مركَّبة من كاف التَّشبيه وأَنَّ . فأَصل الكلام عندَهم : إنَّ زيداً كالأَسد . ثم قُدِّمتْ الكاف اهتماماً بالتَّشبيه، ففُتِحتْ إنَّ، لأنَّ المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر .

وذهب بعضهم إلى أنَّ (كَأَنَّ) بسيطة غير مركبة . واختاره صاحب رصف المباني ص٢٨٠ . ويقول ابن هشام في المغني جـ١ ص١٩١ : كأنَّ : حرف مركَّب عندَ أكثرهم . انظر الجنى الدَّاني ص٥٦٨ . رصف المباني ص٢٨٠ . مغني اللَّبيب جـ٢ ص١٩١ .

(٦) لكنَّ : تَرِدُ (لكنَّ) للتَّوكيد والاستدراك، وهو أنْ تَنْسب لِما بعدَها حُكْماً مخالفاً لحكم ما قبلها، نحو : ما هذا ساكناً لكنَّه متحرِّك . ومذهب البصريين أنَّ لكنَّ بسيطة، وهو حرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال . وقال الفرَّاء : لكنَّ مركَّبة، أصلها : لكنْ أنَّ ومذهب الكوفيين أنَّها مركَّبة من (لا وإنَّ) والكاف زائدة والهمزة محذوفة . انظر : مغني اللَّبيب جـ١ ص٢٩٠ . الجنى الداني ص٦٥ . رصف المباني ص٢٧٨ .

و(لَيْتَ)[١] مثل: ليت زيداً حيٌّ. وليت بكراً قائم.

و(لَعَلَّ)[٢] مثل: لعلَّ زيداً قائم. فإذا قلت: إنَّ زيداً قائم. فتقول: إنَّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. وزيداً: اسمه، وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره. وقائم خبره، وهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمٌّ آخره. وإذا قلت: علمت أنَّ زيداً قائم. فتقول: علم: فعل ماض. والتَّاء: ضمير (متَّصل)[٣] للمتكلِّم وحدَه في محلِّ رفع على أنَّه فاعل. وأنَّ: حرف توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر. وزيداً: اسمه. وقائم: خبره. وإذا قلت: كأنَّ زيداً أسد. فتقول: كأنَّ: حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر. وزيداً: اسمه. وأسد: خبره. وإذا قلت: زيد شجاع لكنَّه بخيل. فتقول: زيد: مبتدأ. وشجاع خبره. ولكنَّ: حرف استدراك يَنصب الاسم ويَرفع الخبر. والهاء: ضمير متَّصل للمفرد الغائب يعود إلى زيد في محلِّ نصب على أنَّه اسمُه. وبخيل: خبره (فأَثْبَتَّ شجاعته واستَدْرَكْتَ بُخله بـ(لكن) لكي لا يتبادر إلى الذِّهن أنَّ الشُّجاع كريم)[٤]. وإذا قلت: ليت زيداً حيٌّ. فتقول: ليتَ: حرف تمنٍ ونصب، ينصب الاسم ويرفع الخبر. وزيداً: اسمه. وحيٌّ: خبره. وإذا قلت: لعلَّ الله غافرٌ ذُنوبَنا. فتقول: لعلَّ: حرف تَرَجٍ يَنصب الاسمَ ويرفعُ الخبرَ. ولفظ الجلالة: اسمه. وغافر: خبره. (وذنوب: مفعول به)[٥]. و(نا): ضمير للمتكلِّم ومَنْ معه في محلِّ جرٍّ على أنَّه مضاف إليه.

---

(١) لَيْتَ: حرف تَمَنٍ يكون في المُمكن والمُستحيل، ولا يكونُ في الواجب. فلا يُقال: ليتَ غداً يجيء وذكر صاحب رصف المباني أنَّه يُقال: (لوت) بالواو قليلاً. انظر رصف المباني ص٢٩٨. الجنى الداني ص٤٩١. مغني اللبيب جـ١ ص٢٨٥.

(٢) لعلَّ: حرف من أخوات إنَّ، يَنصب الاسمَ ويَرفع الخبرَ، ومعناه التَّرجِّي في المحبوبات، والتوقُّع في المحذورات. ومذهب الجمهور أنَّه حرف بسيط، وأنَّ لامه الأُولى أَصليَّة. وقيل: هو حرف مركَّب، ولامه الأُولى لام ابتداء، أو زائدة للتَّوكيد بدليل قولهم: علَّ، وهذا مذهب أكثر البصريين. ولها عشرة معان... انظر الجنى الداني ص٥٧٩. رصف المبني ص٣٧٣. مغني اللَّبيب جـ١ ص٢٩٦.

(٣) سقطت من ظ.

(٤) سقطت من ظ.

(٥) سقطت من الأصل.

الفعلُ والفاعل

(وقال: الفعلُ لابُدَّ له من فاعل ظاهر)[١] مثل: زيد، من قولك قام زيد، أو ضمير، مثل: التَّاء، من قمت. والضَّمير المستتر في قُم. ولا يكون الفاعلُ إلا بَعْدَ الفعل، (ولا يجوز تقدُّمه عليه عند البصريين)[٢] فإذا قلت: زيد (قام)[٣] فزيد: مبتدأ وليس فاعلاً. وقام: فعل ماض. وفاعله: ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على زيد. وجملة قام: في (محلٍّ)[٤] الرَّفع على أنَّها خبر. وأجاز الكوفيون (تقديم الفاعل على فعله)[٥]. (والفاعل مرفوع)[٦] مثل: زيد من قولك: قرأ زيد. والمفعول منصوب، إنْ لم يَنُبْ عن فاعله مثل: زيد، من قولك: ضربت زيداً والمضاف إليه مجرور أبداً مثل: زيد من قولك: جاء غلام زيدٍ. والمبتدأ مرفوع مثل: زيد من قولك: زيدٌ قائمٌ، وخبره مرفوع مثل: قائم، من قولك: زيدٌ قائمٌ. والنَّائب عن الفاعل مرفوع مثل: زيد، من قولك: ضُرِبَ زيدٌ.

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) يرى البصريون أنْ لا يتقدَّم الفاعلُ على فعله، أمَّا الكوفيون، فقد جوَّزوا تقديم الفاعل على فعله تمسُّكاً بقول عمر بن أبي ربيعة أو المُرَّار الفقعسي:

صدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما ... وِصَالٌ عَلَى طول الصُّدُودِ يَدُومُ

وللعُلماء في (وصال) أربعة أقوال: أوَّلاً: إنَّ ما كافَّة على أصلها ولا يحتاج الفعل المقترن بها إلى فاعل. والاسم المرفوع بعدَها مبتدأ خبره ما بعدَه. وهذا مذهب سيبويه وجعله من ضرورات الشعر. ثانياً: ما: هذه زائدة لا كافَّة والاسمُ المرفوع بعدَها فاعلٌ لقَلَّ. ثالثاً: إنَّ ما هذه زائدة والاسم المرفوع بعدها فاعلٌ لفعل محذوف يفسِّره الفعل الآخر. وهو مذهب الشَّنتمري. رابعاً: إنَّ ما كافَّة أيضاً والاسم المرفوع بعدها فاعل للفعل المتأخر، وهو مذهب الكوفيين. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص١٤٥. المقتضب جـ١ ص٨٤. مغني اللَّبيب جـ١ ص٣٠٧. كتاب سيبويه جـ١ ص٣١.

(٣) في الأصل (قائم) وهو خطأ.

(٤) سقطت من ظ.

(٥) في ظ تقدَّم فاعله.

(٦) غير واضحة في الأصل.

استتار الفاعل وجوباً

وقال: الفاعلُ يستترُ وجوباً في (أَربعة أَماكن)[١]، أَحدُها: بعد (فعل)[٢] الأمر للمفرد المذكَّر، مثل: انصرْ، فتقول: انصرْ: فعل أمر للمفرد المذكَّر مبني على السُّكون، وفيه ضمير مستتر وجوباً في محل الرَّفع على أنَّه فاعل. فلو قلت: انصُرْ أَنت، لم تكن أنت فاعلاً لصحَّة الاستغناء عنه، والفاعل لا يُستغنى عنه، بل هو توكيد للفاعل. فلو كان فعل الأمر للمؤنَّث مثل: انصُري. أو للمثنَّى مثل: انصُرا. أو للجمع مثل انصُروا (وانصُرْن)[٣] أُبرِزَ ضمير الفاعل، وهو الياء والألف والواو (والنُّون)[٤].

والأماكن الثَّلاثة (الباقية)[٥] الَّتي يستتر فيها الفاعل أو نائبه وجوباً: بعد الفعل المضارع (إذا كان)[٦] مبدوءاً بالهمزة مثل: أنصر. فأنصر: فعل مضارع مرفوع لتجرُّده عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه ضمُّ آخره، وفيه ضمير مستتر وجوباً

---

(١) بقيتْ مواضع أُخرى يجبُ فيها استتارُ الفاعل ومنها، أَوَّلاً: فاعل اسم فعل الأمر، نحو صَه ونَزالِ... إلخ.
ثانياً: فاعل اسم الفعل المضارع نحو أُف وأَوَّاه... إلخ.
ثالثاً: فاعل فعل التَّعجب نحو ما أحسنَ عادلاً.
رابعاً: فاعل أفعل التَّفضيل، نحو المسجد الأقصى أَقدمُ من مسجد الجزَّار.
خامساً: فاعل أفعال الاستثناء نحو: قاموا ما خلا خالداً وما عدا بكراً، ولا يكون مازناً.
سادساً: فاعل المصدر النَّائب عن الفعل الدَّال على الأمر: نحو قوله تعالى: ﴿**فَضَرْبَ الرقاب**﴾ ٤/ محمد. انظر تسهيل الفوائد ص١٨٩. شرح التَّصريح جـ١ ص١٠٠. شرح الأشموني جـ١ ص٥٠.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) سقطت من ظ.

(٤) سقطت من ظ.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) سقطت من ظ.

في محل الرَّفع على أنَّه فاعل، لأنَّه مبدوء بالهمزة. أو بعد المضارع إذا كان مبدوءاً بالنون مثل: ننصر. ففاعل (ننصر): ضمير مستتر وجوباً لأنَّه مبدوء بالنُّون. أو بعد الفعل المضارع إذا كان مبدوءاً بالتَّاء للمفرد، مثل: أنت تَنصرُ. ففاعل تنصرُ: ضميرٌ مستتر وجوباً لأنَّه مبدوء بالتَّاء للمفرد والمذكَّر فلو قلت: أنصرُ أنا، وننصرُ نحن، وتنصرُ أنتَ، لم تكن أنا ونحنُ وأنت فاعِلين، لصحَّة الاستغناء عنهم.

فلو كان الفعلُ مبدوءاً بالتَّاء لخطاب الواحدة مثل: أَنت تَفْعلين، أَو للاثنين مثل: أنتما تفعلان، أو للجمع مثل: أنتم تقومون، وأنتُن تقُمن. برز الضَّمير وهو الياء والألف والواو والنُّون)[1].

وإذا كان المضارع مبدوءاً بالتَّاء للغائبة لم يستتر وجوباً مثل: هند تقومُ.

---

(١) لم يُشِرْ المؤلِّف إلى حذف الفاعل، مما يدل على أنَّه لا يرى حذف الفاعل، وإنَّما يرى استتاره.
وقد ذهب الرَّضي في شرح الكافية، وذهب غيرُه إلى أنَّ الفاعل لا يُحذف، لأنَّه عُمدَة، ولكنَّه يستتر. إلا أنَّ هناك مواضع يُحذف فيها الفاعل منها:
أوَّلاً: فاعل المصدر في نحو قوله تعالى: ﴿ **أو إطعَامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً ذا مقربة** ﴾ ١٤، ١٥ / البلد.
ثانياً: فاعل (أفعِلْ بـ) في التَّعجُّب إذا تقدَّم له نظيرٌ يدلُّ عليه نحو قوله تعالى: ﴿ **أسمِعْ بِهِم وأبْصر** ﴾ ٣٨ / مريم.
ثالثاً: عند نيابة نائب الفاعل عنه نحو قوله تعالى: ﴿ **وقُضِي الأمر** ﴾ ٢١٠ / البقرة.
رابعاً: في إقامة البدل مقام الفاعل نحو قولهم: ما قام إلا سعيد. فسعيد عند التَّحقيق ليس فاعل قام، بل هو بدل من فاعل قام، وأصل الكلام، ما قام أحد إلا سعيد.
خامساً: فاعل قَلَّ وكَثُرَ ونحوهما، إذا اتَّصلت بهما (ما) الزَّائدة نحو قولك: قلَّما يكون ذلك. وكَثُرَ ما يكون ذلك.
سادساً: إذا أُقيم المضاف إليه مقام المضاف، كما في قوله تعالى: ﴿ **وجاء ربُّك** ﴾ ٢٢ / الفجر. فإنَّ التَّقدير: وجاء أمرُ ربِّك.
سابعاً: الفاعل الَّذي حُذف للتَّخلُص من التقاء السَّاكنين وذلك في الفعل المسند إلى ضمير الجماعة عند التَّوكيد بنون التَّوكيد نحو قولك: اضربُنّ يا قوم. انظر حاشية شرح شذور الذَّهب ص١٦٥. شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى ص١٨٧. شرح التَّصريح جـ١ ص١٠٢.

بنـــاء الأَفعـــال للمفعـــول

وقال: الفعل الماضي، إذا أردتَ (أَنْ تبنيه للمفعول، تَضُمُّ أَوَّله، وتَكْسِرُ ما قبلَ آخره)[١] كقولك في نَصَرَ وضَرَبَ: نُصِرَ وضُرِبَ. بضمٍّ أوَّلِهما وكَسر ما قبل آخرها.

والفعل المضارع، إذا أردْت أَنْ تبنيه للمفعول، تضُمُّ أوَّله، (وتَفتحُ ما قبلَ آخره)[٢]، كقولك في تَنْصُرُ وتَضْرِبُ: تُنْصَرُ وتُضْرَبُ، بضمٍّ أوَّلهما وفتح ما قبل آخرهما.

وقال: متى كان الفعلُ الماضي رُباعيًّا -أي على أربعة حروف- مثل: (دحرج)[٣] و(أكرم)[٤] و(قاتل)[٥] و(فرَّج)[٦] كان أوّلُ مضارعه مضموماً مثل: يُدحرج ويُكرم ويُقاتل ويُفرِّج. بضمٍّ أَوَّلها. ويُفتح فيما (عدا ذلك)[٧] مثل: تَنصر ويَنطلق ويَستخرج.

---

(١) هذا إذا كان الفعلُ الماضي صحيحَ العَيْن خالياً من التَّضعيف. أمَّا إذا كان الفعل الماضي أجوف -معتلّ العَيْن- وبُني للمجهول جاز في فائه، إمَّا الكسر، نحو: صام: صِيم. باع: بِيع. قال: قِيل. وإمَّا الضَّمُّ نحو: صام: صُوم. باع: بُوع. قال: قُول. وإمَّا الإشمام -النطق بحركة صوتيَّة تجمع بين الضمَّة والكسرة على التوالي السريع فينطق المتكلم أوَّلاً بجزء قليل من الضمَّة، يعقبه جزء كبير من الكسرة يجلب بعده ياء- بشرط ألا يوقعَ هذا في لَبْس. أمَّا إذا كان الفعل مضعَّفاً مُدْغماً مثل (عَدَّ) جاز في فائه الضمُّ وهو الأكثر. والإشمام. والكسر. بشرط ألا يُوقع هذا في لَبْس. انظر شرح شافية ابن الحاجب قسم (١) جـ٣ ص٩٦ للأستراباذي.

(٢) قد يكون الفتح قبل الآخر مقدَّراً مثل: يُصام ويُقال، ويُباع، ويُصاب.

(٣) فعل رباعي مجرَّد.

(٤) فعل رباعي مزيد بالهمزة.

(٥) رباعي مزيد بالألف.

(٦) رباعي مزيد بالتَّضعيف.

(٧) أي في الفعل الثُّلاثي، والفعل الخُماسي. والفعل السُّداسي.